المرصد الاجتماعي التونسي

النشرة الإخبارية السادسة عشر - ديسمبر 2014

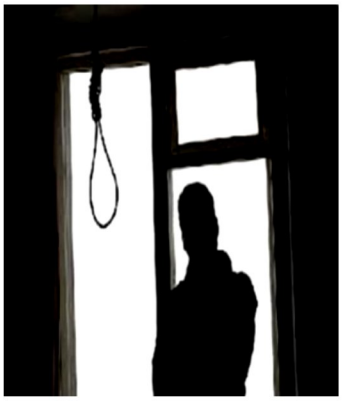

✓التحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال شهر ديسمبر 2014

✓أزمة عمّال الحضائر :
حكومة جمعة تواجه امتحانا أخلاقيا تجاه 3 آلاف مسن !

✓حصيلة مفزعة للانتحار خلال 2014 :
122 حالة انتحار في 9 أشهر الكثير منهم تلاميذ وأطفال !

✓بعد إقرار نظام العروض عند تكرير الزيت النباتي
1500 عامل مهددون بفقدان مواطن رزقهم.

التحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال شهر ديسمبر 2014

شهر آخر من التحركات الاجتماعية الاحتجاجية ، شهر آخر تم خلاله رصد أرفع عدد من حالات الانتحار ومحاولات الانتحار. 26 حالة . شهر آخر سجل أكبر عدد من الاحتجاجات خلال سنة 2014 في أشكالها العفوية والتلقائية والعشوائية

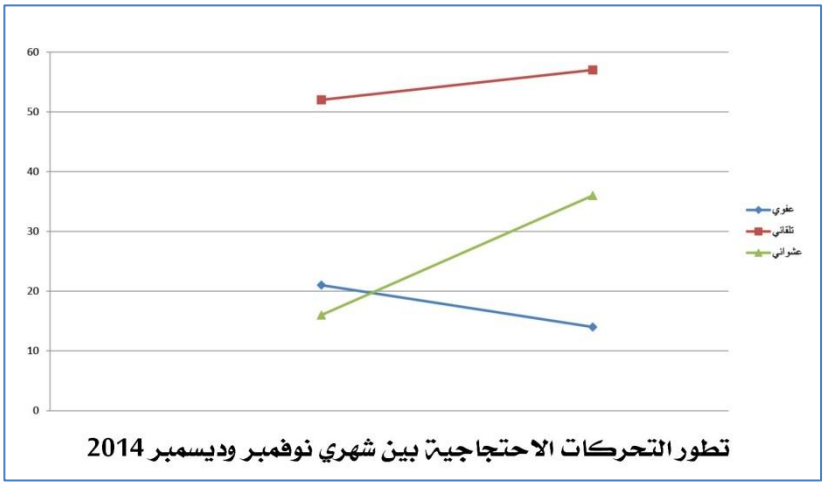

تطور التحركات الاحتجاجية بين شهري نوفمبر وديسمبر 2014

لقد ارتفع عدد التحركات الاجتماعية الاحتجاجية ليشمل عدد 133 تحركا احتجاجيا تم رصدها عبر وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ، فخلال هذا الشهر طور المرصد الاجتماعي منهجيات الرصد ولم يكتف بما تتناقله الصحف بل واهتم أيضا بما تتناقله مختلف وسائل الاعلام الاخرى وعلاوة على ذلك تمكن من رصد تحركات احتجاجية في الجهات لم تتناولها وسائل الاعلام من خلال المراسلين القارين التابعين للمرصد في الجهات، وتمت عملية التقاطع بين مختلف مصادر المعلومة والتأكد من المعلومات المتوفرة من الجهات الشيئ الذي سمح للمرصد برؤية ارحب وأكثر شفافية لمختلف التحركات التي يتناولها بالبحث والدرس في تقرير شهر ديسمبر 2014

الاطار العام للتحركات الاجتماعية الاحتجاجية

لقد شملت التحركات الاجتماعية الاحتجاجية عشرين ولاية تصدرتها ولاية القيروان بعدد حالات الانتحار ومحاولات الانتحار وكذلك بالكم الهائل للتحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجماعية ، وعلاوة على هذه الولاية شهدت الولايات التالية تحركات احتجاجية متفاوتة الأهمية وهي ولايات قبلي والكاف ومنوبة واريانة وجندوبة والقصرين ومدنين والمنستير وقابس والمهدية وتونس وتوزر وسليانة وسوسة وباجة

تميز شهر ديسمبر بما شهدته تونس من حراك سياسي بمناسبة الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التي انهت المسار الانتخابي في شكليه التشريعي والرئاسي وفتحت المجال أمام مرحلة جديدة عبر هياكل ومؤسسات الجمهورية الثانية .

لقد شهدت النسخة الثانية للانتخابات الرئاسية خطابات متشنجة من هنا وهناك أفرزت العديد من الاحتجاجات ذات الطابع السياسي خاصة بالجنوب التونسي ، الا أن هذه الاحتجاجات أخذت منحى جديد مباشرة اثر الاعلان عن النتائج الاولية ، تحول بفعل ذلك الاحتجاج السلمي إلى احتجاج عنيف في عديد المناطق تمثل في غلق الطرقات واحراق العجلات المطاطية وحرق مقرات ادارية ومواجهات مع قوات الامن ، وتواصلت الاحتجاجات بحسب المناطق على الاقل مدة أربعة أيام لكنها بقيت محدودة في الجهات التي اندلعت منها وكانت في الغالب عنيفة ، وبالرغم من حدتها ومن المواجهات مع قوات الأمن فإنها لم تخلف ضحايا .

تميزت الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية بتراجع عدد الناخبين بالنسبة للدورة السابقة التي بدورها شهدت نسب مشاركة لم ترتق إلى ما كان مؤملا ، وقد فسر المراقبون ذلك بغياب البرامج الواضحة والعملية لدى كلا المترشحين والتشنج الكبير الذي ساير الحملة الانتخابية والخوف الكبير من أعمال ارهابية برزت بعض مؤشراتها في بعض المناطق الداخلية وكذلك الاعتقاد أن النتائج محسومة على اعتبار أن السلوك الانتخابي والقاعدة الانتخابية عموما لا تشهد تغيرات جذرية وهيكلية في فترات محدودة ، كل هذه العوامل جعلت من نسب المشاركة محدودة ولعل في ذلك أيضا موقفا احتجاجيا من أداء المجتمع السياسي ، وبالنظر الى القاعدة الانتخابية النظرية فان ناخب من مجموع ثلاثة شارك في الاقتراع وهو ما يعني أن المخزون الاحتجاجي بالنظر إلى هذه المعطيات الإحصائية يبقى هاما وبشكل أساسي لدى الشباب .

لم يعد الأمر مجرد عزوف للشباب على المشاركة في الانتخابات بقدر ما هو موقف يبلور الاحتجاج في شكل الانسحاب

انسحب الشباب بشكل طوعي عن المشاركة في الاستحقاق الانتخابي ، ومن خلال ما تم رصده ميدانيا من طرف المرصد فان الاسباب تعود للتجاهل الكلي لمشاكل الشباب خلال الحملة الانتخابية ، فنادرا جدا ما ما يتم استدعاء شباب في مختلف البرامج التلفزية وسؤالهم عن انتظاراتهم وعن موقعهم في الخارطة السياسية لتونس الجديدة كما أن مختلف الاشكالات التي يواجهها الشباب ، على المستوى التعليمي ، التوجيه واعادة التوجيه ، الظروف التعليمية وغياب البنية التحتية التي تمكن من الارتقاء باداء الجامعة وتفتح لها باب الامل في مراكز متقدمة مقارنة ببقية الجامعات في دول مشابهة لتونس ، اشكالات المبيت والمنح في الخارج والانفتاح على الجامعات الأجنبية ، إشكالات الزمن المدرسي والكتاب المدرسي والدروس الخصوصية ، التسجيل في الماجستير والدكتوراه ، التأطير والإحاطة ، تطوير الفضاءات الدراسية واجتثاث مختلف إشكال العنف فيها ،إشكالات التمفصل بين الجامعة ومحيطها ، الخارطة الجامعية ، هندسة التعليم الجامعي ...الى غير ذلك من الاشكالات التي تشمل 25°\°من التونسيين أي هؤلاء الذين لا يزالون يزاولون تعليمهم ، زد على ذلك البطالة وبطالة حاملي الشهادات الجامعية والهشاشة الشغلية ، كلها مواضيع تم تجاهلها في الغالب وحتى وان تم التعريج عليها فبشكل محتشم جدا ، كل هذه العوامل دفعت نحو الانسحاب ، أي عدم المشاركة المكثفة للشباب في هذا الاستحقاق الانتخابي

سجلنا خلال هذا الشهر وتحديدا في الاسبوع الثاني لشهر ديسمبر وبعد الانتهاء من امتحانات الثلاثي الأول موجة من التحركات الاحتجاجية التلمذية شملت عديد الجهات وتراوحت أسبابها حول الدعوة لانشاء نقابة تلمذية والكشف عن الاسباب الكامنة التي كانت سبب موجة الانتحار التي كان ضحيتها العديد من التلاميذ في المناطق الداخلية تحديدا ، انتحار تلميذة الثامنة من العمر احتجاجا على تردي الاوضاع الاجتماعية ووضعية المبيت المدرسي والمعاملة القاسية ، انتحار تلميذ التاسعة من العمر بسبب تراجع نتائجه الدراسية والقائمة تطول .

هذا المخزون الاحتجاجي الذي يحلم وينتظر ، يأمل ويبحث عن الفرحة ، يدعو الى تشريكه ومشاركته في صياغة القرار الذي يهمه ، هذا المخزون قابل الى الانفجار ولعل الحركة التي شاهدناها في هذا الشهر هي مؤشر على تردي الأوضاع المدرسية والحاجة الى التدخل السريع لمنع

تطور الاحتجاجات والحد من حالة الاحتقان بالمدارس الاعدادية والمعاهد الثانوية

بمناسبة احتفالات نهاية السنة الإدارية والمولد النبوي الشريف شهدت الأسعار ارتفاعا خياليا في عديد المواد وتم رصد تذمرات متعددة في عديد الجهات ومختلف الشرائح الاجتماعية حول هذا الارتفاع وعدم قدرة سلطة الاشراف على اتخاذ الاجراءات الحازمة ضد المضاربين والمحتكرين ، ولا يعتبر الأمر ظرفيا على اعتبار احتفالات نهاية السنة الادارية أو المولد النبوي الشريف ، فان ارتفاع الاسعار وتدني القدرة الشرائية من المسائل الهامة التي أضحت من المشاغل الاجتماعية الاساسية خلال السنة المنقضية ، هذا علاوة على غياب بعض المواد الاساسية مثل الزيت المدعم الذي كان سببا من أسباب التذمر الاجتماعي وكان من المواضيع الأساسية التي تناولتها وسائل الاعلام ، وتبقى على الدوام الحلول منقوصة وحال التوصل الى حل اشكال الا ويبرز وبشكل سريع اشكال اخر .

إن تدخل السلطة للحد من تراجع المقدرة الشرائية وغياب بعض المواد الاساسية كالسكر والزيت المدعم والفارينة خاصة في الجنوب ... يعد من أولويات الحكومة الجديدة

تحركات احتجاجية شملت كل الجهات نتيجة لقرار وزارة التنمية وقف جرايات 9500عاملة وعامل من عمال الحضائر ، وولد ذلك الاعتصامات وإضرابات الجوع والوقفات الاحتجاجية أمام مقرات إدارية رسمية والتهديد بالتصعيد إذا لم يتم التراجع عن هذا القرار .

لقد تجندت العديد من فعاليات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل لوقف معانات عاملات وعمال الحضائر في مختلف الجهات ومختلف الاعمار ، والاشكال يتمحور في الطبيعة الفجئية لهذا القرار في وقت تعيش فيه تونس على وقع الانتخابات وفي ظروف مناخية واجتماعية صعبة ، لقد افتقد القرار وان كانت تبريراته بالنسبة لأصحابه موضوعية ، للبعد الاجتماعي والأوضاع المتردية والبائسة لشرائح كبيرة في تونس ، فنسب الفقر المرتفعة . 24.7% . في تونس وهو ما يعني أن تونسي على أربعة يعيش حالة فقر و11% من التونسيين يعيشون حالة الفقر المدقع أي تونسي على عشرة يعيش البؤس ، وبحسب ارقام ومعطيات وزارة التنمية فان عدد عمال الحظائر هو 74000عاملة وعامل وباعتبار متوسط حجم الأسر التونسية فان عدد المنتفعين بهذه الآلية بشكل مباشر أو غير مباشر هو في حدود الـ 370 ألف وهؤلاء يعيشون أوضاعا اجتماعية صعبة للغاية ، ووقف 9500 جراية هو حرمان لـ 9500عائلة من موارد الرزق وهو ما ينعكس على قرابة الخمسين ألف تونسي ويرشحهم للتشرد والجوع .

موجة كبيرة من البرد شهدتها تونس في الاسبوع الاخير لهذا الشهر ، كان من نتائجها عزلة العديد من المناطق الداخلية وانقطاع النور الكهربائي وفقدان أو الارتفاع المشط لأسعار مواد التدفئة ، عوامل مناخية صعبة ليست استثنائية بالمرة ففي كل سنة تعرف هذه المناطق وبالخصوص ولايات سليانة وجندوبة والكاف والقصرين موجات من البرد والثلوج وعلى الدوام تقدم الدولة بعض الحلول الاستعجالية التي لا تستأصل اسباب الاشكالات المتكررة والتي تعود بالاساس الى غياب التنمية في هذه الجهات التي أضحت مقصية ومهمشة وضحية

الخصاصة والفقر الشيئ الذي دفع الاهالي للانخراط في التجارة الموازية للقدرة على مواجهة مختلف الاشكالات المعيشية .

سيمر البرد ويترك وراءه الالم والاوجاع والامراض ، وستبقى هذه الجهات تعاني من ضعف البنية التحتية وغياب المشاريع التنموية ليتواصل مخزون الاحتقان الاجتماعي في ارتفاع مهددا بمزيد التحركات الاحتجاجية .

الأوضاع التنموية المتردية لا تشمل هذه الولايات فحسب بل كل ولايات الشريط الحدودي والولايات الغربية عموما وولايات الجنوب ، ولا تزال شعارات التنمية الجهوية واللامركزية والديمقراطية المحلية وتوفير موارد العيش والحياة الكريمة واللامركزية والأسلوب التشاركي في القرارات مجرد شعارات لا غير، تطفح مع تطور الاحتجاج وتدخل في سبات بعد ذلك

طبيعة التحركات الاحتجاجية خلال شهر ديسمبر 2014

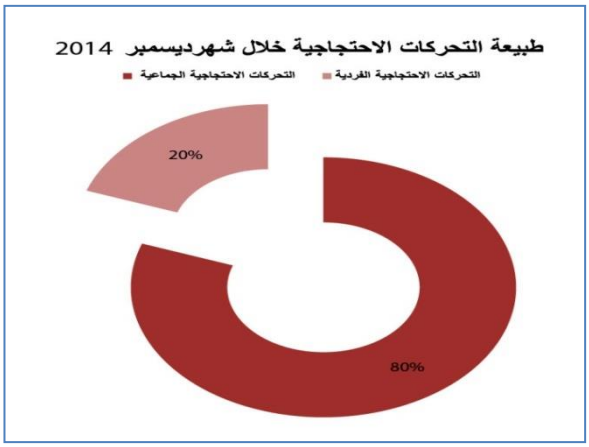

تم رصد 133 تحركا اجتماعيا احتجاجيا فرديا وجماعيا، كان ضمنها 26 تحركا احتجاجيا فرديا عبر الانتحار أو محاولة الانتحار وهو ما يمثل نسبة 19.5% من مجموع هذه التحركات

بالنسبة للتحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجماعية فقد كانت في مجملها 107 تحركا أي بنسبة 80.5% وكانت كما يلي :

طبيعة التحرك	العدد	النسبة
عفوي	14	%13
تلقائي	57	%53.2
عشوائي	36	%33.8
المجموع	107	%100

العنصر الهام يتمثل في تراجع التحركات الاجتماعية الاحتجاجية العفوية فقد رصدنا في الشهر الماضي 21 تحركا وفي المقابل حافظت التحركات الاجتماعية الاحتجاجية التلقائية على نفس النسق ، فقد رصدنا خلال الشهر الماضي 52 تحركا وهذا الشهر 57 تحركا بينما تضاعف عدد التحركات الاجتماعية الاحتجاجية العشوائية خلال هذا الشهر فمن مجموع 16 تحركا في شهر نوفمبر نسجل الآن 36 تحركا ولعل السبب في ذلك يعود إلى موجة الاحتجاجات العنيفة التي تلت الإعلان عن نتائج الانتخابات في العديد من الولايات في الوسط والجنوب التونسي بشكل خاص.

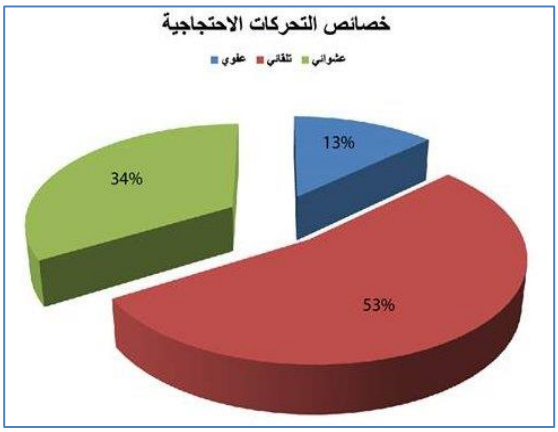

فإذا كان ثلث الاحتجاجات عنيفا وبهذا الشكل وهو العدد الارفع من الاحتجاجات الذي تم رصده منذ بدايات عملية الرصد فان ذلك يبلور سرعة تحول العفوي الى تلقائي وسرعة الانتقال من التلقائي الى العشوائي أي أن مخفضات سرعة الانتقال من حالة الى أخرى غير متوفرة وتبقى على الدوام التحركات الاحتجاجية مرشحة للتطور .

لم نسجل خلال الأشهر الماضية تعاملا ايجابيا مع جملة التحركات الاحتجاجية لذلك لا تنتج الساحة احتجاجات

عفوية بقدر ما تجذر العفوي وتحوله الى تلقائي وفق التعريف لكل شكل من أشكال الاحتجاج الذي سبق تقديمه في الاعداد السابقة للنشرية

التحركات الاحتجاجية الفردية

تبلورت هذه التحركات بالخصوص عبرالانتحار ومحاولات الانتحار، فلم نسجل اشكالا أخرى من الاحتجاج الفردي مثل الاضراب عن الطعام مثلا أو الاعتصام الفردي ، وكانت الصورة كما يلي في الولايات التي شهدت ذلك :

الولاية	العدد	الضحايا
أريانة	**1**	ـ طفلة تبلغ من العمر 12 سنة بمنطقة رواد
مدنين	**1**	ـ امرأة في العقد الثالث من العمر في معتمدية بنقردان
سوسة	**2**	ـ امرأة تبلغ من العمر 22 سنة وتعمل معينة منزلية (توفيت) ـ فتاة تبلغ من العمر 16 سنة اصيبت بحروق بليغة تم نقلها للعناية المركزة.
قبلي	**2**	ـ شاب يبلغ من العمر 30 سنة ـ كهل في العقد الثالث من العمر من منطقة فطناسة بمعتمدية سوق الاحد
صفاقس	**2**	ـ كهل في العقد السادس عبر القاء نفسه امام القطار ـ طالب من أجل تمكينه من الترسيم الرابع
الكاف	**2**	ـ تلميذة ألقت بنفسها من الطابق الثاني للمعهد ، تم نقلها للمستشفى وإسعافها ـ امرأة من مواليد 1983 تناولت كمية من الأدوية فتوفيت
قابس	**1**	ـ تلميذ يبلغ من العمر 8 سنوات في المطوية
بنزرت	**3**	ـ كهل في الثالثة والخمسين من العمر في منطقة ماطر ـ طفلة في التاسعة من العمر في منطقة صقمان من عمادة الحشاشة بمعتمدية سجنان ـ عاملة بمعتمدية راس جبل حاولت حرق نفسها
قفصة	**1**	ـ طفل يبلغ من العمر 15 سنة بسبب منعه من التدخين وقد أصيب بحروق بليغة.
تونس	**3**	ـ طالبان من المعتصمين في مقر وزارة التعليم العالي حاولا إلقاء أنفسهما من سطح الوزارة ـ انتحار تلميذة تبلغ من العمر 13 سنة شنقا بمنطقة برج الطويل
القيروان	**9**	ـ فتاة تبلغ من العمر 16 سنة الانتحار عبر الالقاء من طابق علوي ـ فتاة تبلغ من العمر 17 سنة، الانتحار شنقا ـ إمرأة معوقة تبلغ من العمر 59 سنة ، الانتحار في ماجل ـ فتاة تبلغ من العمر 26 سنة أسعفتها عائلتها في الوقت المناسب. ـ كهل من مواليد 1970 عبر الالقاء من سطح المنزل ـ شاب ،عامل يومي انتحر شنقا في مقبرة ـ كهل في سن 35 سنة انتحر شنقا ـ كهل في سن 38 سنة الانتحار في بئر ـ شاب محاولة الانتحار بالقفز من الطابق الثالث

مجالات التحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجماعية

يبين الجدول التالي حجم كل تحرك حسب طبيعته القطاعية:

القطاع	العفوي	التلقائي	العشوائي	المجموع	النسبة
التربوي	**4**	**12**	**10**	**26**	**%24.3**
الأمني	**2**	**3**	**3**	**8**	**%7.5**
الإداري	**2**	**26**	**1**	**29**	**%27**
الاجتماعي	**3**	**5**	**3**	**11**	**%10**
الاقتصادي	**1**	**2**	**0**	**3**	**%3**
السياسي	**1**	**5**	**19**	**25**	**%23.4**
الصحي	**1**	**1**	**0**	**2**	**%1.8**
البيئي	**0**	**3**	**0**	**3**	**%3**
المجموع	**14**	**57**	**36**	**107**	**%100**

يتبين من الجدول السابق الحضور المكثف لثلاثة قطاعات كانت حسب الترتيب كما يلي: الإداري يليه التربوي ثم السياسي علما وأن عدد الاحتجاجات كان متقاربا جدا بين هذه القطاعات 27% و24.3% و23.4% فلقد هيمن الجانب الإداري بسب الحراك الكبير الذي شهدته مختلف المدن التونسية لعاملات وعمال الحظائر ومثل الحراك التلمذي والاحتجاجات التي أشرنا اليها سببا في تنامي الاحتجاجات في الحقل التربوي مع العلم أن العديد من الملفات الاخرى التي لها علاقة بالعنف داخل الفضاءات التربوية والتجهيزات ووضعية المدارس والاشكالات بين الاطار التربوي والاولياء كانت هي الاخرى حاضرة في مختلف التحركات في هذا القطاع .

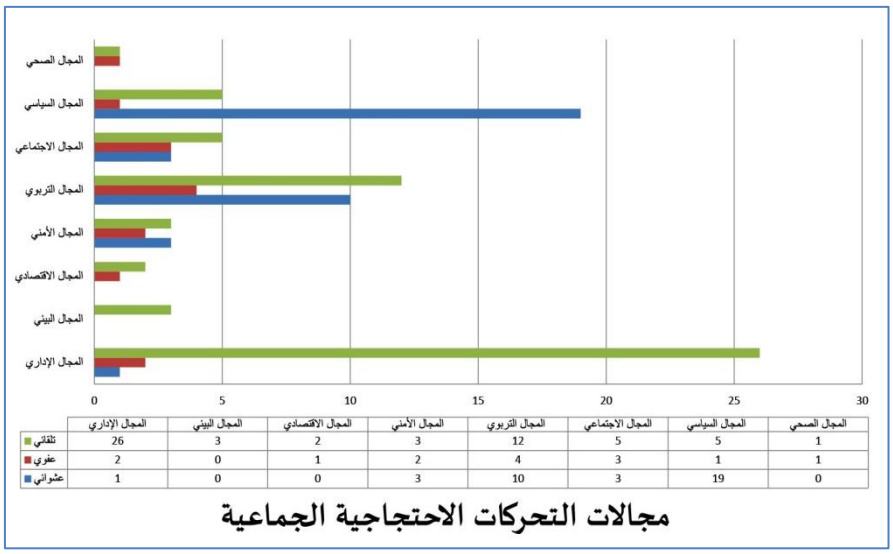

	المجال الإداري	المجال البيئي	المجال الاقتصادي	المجال الأمني	المجال التربوي	المجال الاجتماعي	المجال السياسي	المجال الصحي
تلقائي	26	3	2	3	12	5	5	1
عفوي	2	0	1	2	4	3	1	1
عشوائي	1	0	0	3	10	3	19	0

مجالات التحركات الاحتجاجية الجماعية

بالنسبة للسياسي ، فقد تمحورت بالخصوص حول الاحتجاجات التي أشرنا اليها عقب الاعلان عن نتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية .

سجلنا حضورا للاحتجاجات ذات الطبيعة الاجتماعية والامنية والتي بقيت تدور في نفس المدارات التقليدية، الظروف الاجتماعية المتدنية وغياب المرافق والخدمات والتذمر في العلاقة بالامن

بقية القطاعات الاخرى كان حظورها ضعيفا مثل القطاع الاقتصادي والبيئي والصحي هذا ولم نسجل احتجاجات ذات طبيعة رياضية .

كانت الاحتجاجات ذات الطبيعة العفوية عموما ضعيفة ومتقاربة بين مختلف القطاعات في حين هيمن االاداري يليه التربوي على الاحتجاجات ذات الطبيعة التلقائية وكانت للسياسي بشكل اساسي ثم التربوي المكانة الأهم في التحركات ذات الطبيعة العشوائية

التحركات الاجتماعية الاحتجاجية في أبعادها القطاعية

البعد السياسي

- تمحورت الاحتجاجات بالخصوص حول المجالات التالية:
- رفض لقرار تجميد نيابة خصوصية
- التنديد بالتعامل السلبي للحكومة مع ملف الارهاب
- الاحتجاج على احتفالات أنصار السيد الباجي قائد السبسي بانتصاره في الانتخابات الرئاسية
- المطالبة بعودة عمد تمت اقالتهم الى سالف نشاطهم
- التسريع بفتح ملف العفو التشريعي العام
- الرفض والتنديد بنتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية
- التنديد بالإرهاب
- الاحتجاج على التعذيب الذي تعرض اليه موقوفون نتيجة التظاهر ضد نتائج الانتخابات الرئاسية
- خلافات سياسية بين الطلبة بمناسبة احياء ذكرى استشهاد فرحات حشاد

البعد التربوي

شملت الاحتجاجات المجالات التالية :

- خلافات بين الطلبة
- إضرابات جوع للطلبة من أجل التمتع بحق التسجيل في شهادة الماجستير .
- الإضراب عن الطعام لعدد من الطلبة احتجاجا على رفض مواضيع الترشح للتسجيل في شهادة الدكتورا
- مطالبة طلبة بالحق في تسجيل رابع
- توفير مقر خاص للمدرسة الوطنية للمهندسين بقفصة
- تحسين ظروف الدراسة
- المطالبة بالحقوق النقابية للتلاميذ
- الدعوة لفتح تحقيق جدي في أسباب انتحار بعض التلاميذ

• المطالبة بالتقليص في مدة التكوين والحصول على منح جامعية
• دعوة وزارة الإشراف للدخول في تفاوض مع الهياكل النقابية الطلابية
• تغيير اسم مدرسة عليا
• تهيئة مدرسة واستكمال البناءات
• توفير الحماية للإطار المدرسي
• المطالبة باحترام هيئة التدريس
• تمكين مدرسين من مستحقاتهم
• توفير التأطير العلمي والبيداغوجي
• توفير الماء الصالح للشراب في مدرسة ابتدائية
• توفير الأمن في محيط المدارس والمعاهد الثانوية

ـ البعد الاداري

تمحورت الاحتجاجات ذات الطابع الاداري حول المواضيع التالية :

• تسوية وضعيات مهنية
• الايفاء بتعهدات ادارية
• اعادة الترسيم بقائمات عمال الحظائر
• التمكين من مستحقات مالية
• تحسين وضعيات مهنية
• توفير التغطية الاجتماعية والاجر اللائق
• اعتماد معايير شفافة في الانتداب
• الحق في الانتداب
• عدم ادراج منتوج تقليدي ضمن النظام الجبائي الجديد
• التمكين من رخص سيارات الاجرة
• تسوية الوضعيات المهنية لحاملي الشهادات العلمية والتقنية لقوات الامن
• إسقاط ديون متخلدة بالذمة
• التسريع في إدماج الناجحين في مناظرة البيئة والغراسة
• إدماج المراقبون التابعون للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الوظيفة العمومية

ـ البعد الصحي

شهد هذا القطاع عددا محدودا من الاحتجاجات شملت بالخصوص المجالات التالية :

• إلغاء قرار الترفيع في حصة تصفية الدم
• المطالبة بتوفير سيارة إسعاف
• توفير الحماية للعملة

ـ البعد البيئي

شهد هذا القطاع هو الاخر عددا محدودا من التحركات الاحتجاجية شملت بالخصوص المجالات التالية :

. حماية ميناء
.المطالبة بشاحنة قارة للحماية المدنية
. توفير حلول جذرية لأزمة الغاز السائل

ـ البعد الاجتماعي

شملت الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي المجالات التالية :

. تحسين وضعيات جمعيات المعاقين
. المطالبة بقانون اساسي يحمي حقوق العمال
. المطالبة بالحق في الشغل
. المطالبة بالادماج في سلك العمال
. مراجعة قرار طرد عمال
. توفير الماء الصالح للشراب
. الوضع المعيشي الصعب في ظل الأوضاع المناخية في فصل الشتاء
.توفير الخدمات

ـ البعد الامني

تمحورت الاحتجاب بالخصوص حول المجالات التالية :

. التنديد بالتعذيب
. تركيز مخفضات للسرعة للحد من حوادث الطرقات
. توفير الحماية الأمنية للتلاميذ خارج المدارس
. إطلاق سراح موقوفين على ذمة قضية تأمين
. التنديد باستفزازات أعوان السجون بسجن الهوارب

. الاحتجاج على حوادث المرور

ـ البعد الاقتصادي

كانت في المجال الاقتصادي الاحتجاجات هامة في كل الجهات حول المطالبة بتوفير الزيت المدعم وعلى غرار ولاية جندوبة كانت هناك العديد من والوقفات الاحتجاجية المطالبة بذلك والتي اختزلناها في تحركات محدودة نظرا لتكرارها

آليات التحركات الاجتماعية الاحتجاجية

تمحورت اليات التحركات الاحتجاجية الإجتماعية بالخصوص كما يلي :

. اضرابات الجوع
. المظاهرات
. مواجهات مع قوات الامن
. غلق طرقات
. احراق عجلات مطاطية
.حرق مقرات أمنية
. حرق مقرات حزبية
.حرق مقرات ادارية
. الاعتصامات
. محاولات اقتحام مقرات ادارية
. حمل الشارة الحمراء
. تقديم عرائض عبر الصحف
. الانتحار
. محاولات الانتحار
. التهديد بالانتحار الجماعي
. مقاطعة الدروس
. تبادل العنف بين الطلبة

فضاءات التحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجماعية

عديدة هي الفضاءات التي شكلت مجالا للتحركات الاجتماعية الاحتجاجية وكانت كما يلي :

. وزارة التربية
. الاتحاد العام التونسي للشغل
. وزارة التعليم العالي
. كليات ومعاهد عليا
. وزارة العدل
.وزارة الداخلية
. وزارة التجهيز والإسكان
. مقرات مؤسسات اقتصادية
. ادارة معمل الفولاذ
. مقرات الولايات
. مقرات معتمديات
. ساحات عامة
. الطرقات
. مدارس إعدادية ومعاهد ثانوية
. مقرات أمنية
. مستشفيات
. مقرات بلديات
. وزارة الفلاحة والصيد البحري
. وزارة المالية
. وزارة الصحة
. صندوق التأمين على المرض
.شركة فسفاط قفصة
. شركة البيئة والغراسة
. وزارة التربية
. وزارة التشغيل
. المندوبيات الجهوية للتربية
. وزارة الشؤون الاجتماعية
. الشركة الجهوية للنقل بسوسة
. ادارة الحماية المدنية

الفاعلون في التحركات الاجتماعية الاحتجاجية

أهم الفاعلون الاجتماعيون في التحركات الاجتماعية الاحتجاجية كانوا كالتالي :

. عاملات وعمال الحظائر
. المنتفعون بالعفو التشريعي العام
. مرضى تصفية الدم
. تلاميذ وطلبة
. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
. حاملي الشهادات العلمية والتقنية لقوات الامن الداخلي
. مطرودون من العمل
. مواطنون وعمال معمل انتاج الزيت المدعم
. عمال نزل تروبيكا
. عمال معمل الفولاذ
. أعوان الغرفة الحرفية لصناعة المقروض
. سائقي سيارات الاجرة
. مدرسين ومربين
. المراقبون التابعون للهيئة العليا المستقلة للانتخابات
. بحارة ميناء طبلبة
. اعوان واطارات الحرس الوطني بسيدي بوزيد
. عمال معمل الكابل بسليانة
. عملة التنظيف بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات
. أعوان وموظفو جمعيات المعوقين
. المقبولون في مناظرة البيئة والغراسة
. عمال شركة نقل المواد المنجمية
. أصحاب الشهائد الجامعية العاطلين عن العمل
. تجار محلات المقروض بالقيروان
. عاملات في صيد المحار
. بحارة ميناء قابس

الجهات موضوع التحركات الاجتماعية الاحتجاجية

مثلت الجهات التالية موضوع التحركات الاجتماعية الاحتجاجية :
. رئاسة الحكومة
. وزارة العدل وحقوق الانسان
. المجلس النيابي الجديد
. غرفة المصحات
. وزارة الصحة
. وزارة التربية
. الاتحاد العام التونسي للشغل
. وزارة التعليم العالي
. السلطات الجهوية
. سلطات ادارية
. تلاميذ وطلبة
. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
. ادارة الحماية المدنية
. شركات جهوية للنقل
. ولاة ومعتمدون
. وزارة الشؤون الاجتماعية
. وزارة المالية
. وزارة التشغيل
.مؤسسات انتاجية
. صندوق التأمين على المرض
. وزارة التجهيز والاسكان
. سلطات أمنية
. وزارة الصحة

آليـــــات معـــالجة التحركـــات الاجتمـاعية الاحتجاجية

لعل الاشكال الكبير الذي شغل الرأي العام هو تطور الانتحار بعديد المناطق وهنا نسجل ماقامت به وزارة الصحة خلال اليومين الدراسيين بكل من تونس وقابس الا أن المسألة لا يجب أن تقف في حدود الحدث بل يجب بلورة خطة إستراتيجية تنخرط فيها المنظومة التربوية والتعليمية والمنظومة الإعلامية والمنظومة الشبابية والمنظومة الثقافية ومختلف فعاليات المجتمع المدني والعمل معا من أجل الحد من هذه الظاهرة , واليوم التحسيسي الذي دعى إليه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بولاية القيروان وبمشاركة العديد من المنظمات والجمعيات تمشي يفتح الباب أمام

التناول الجدي للإشكالات الحقيقية والكامنة وغير المرئية التي تدفع أطفال في سن الزهور إلى الانتحار

بالنسبة للاحتجاجات الجماعية ، فقد سجلنا التدخل العنيف لقوات الامن واستعماله للغاز المسيل للدموع في الاحتجاجات العنيفة بعديد المدن وخاصة بالوسط الغربي والجنوب اثر الإعلان عن نتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية .

سجلنا أيضا تفاعل الاتحاد العام التونسي للشغل والعديد من فعاليات المجتمع المدني في الاحتجاجات التي قامت بها عاملات وعمال الحضائر وكذلك تفاعل مع المواطنين في ملف الزيت المدعم .

بالنسبة للتفاعل الرسمي ، فقد بقي محتشما في الغالب والعديد من الاشكالات التي كانت سببا للاحتجاجات التربوية والاجتماعية والسياسية والادارية والاقتصادية لا تزال عالقة وعليه فان أسباب الاحتجاجات لا تزال قائمة وتواصل هذه الاحتجاجات بنفس الوتيرة لا يزال قائما .

جرد لأهم التحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تم رصدها خلال شهر ديسمبر 2014

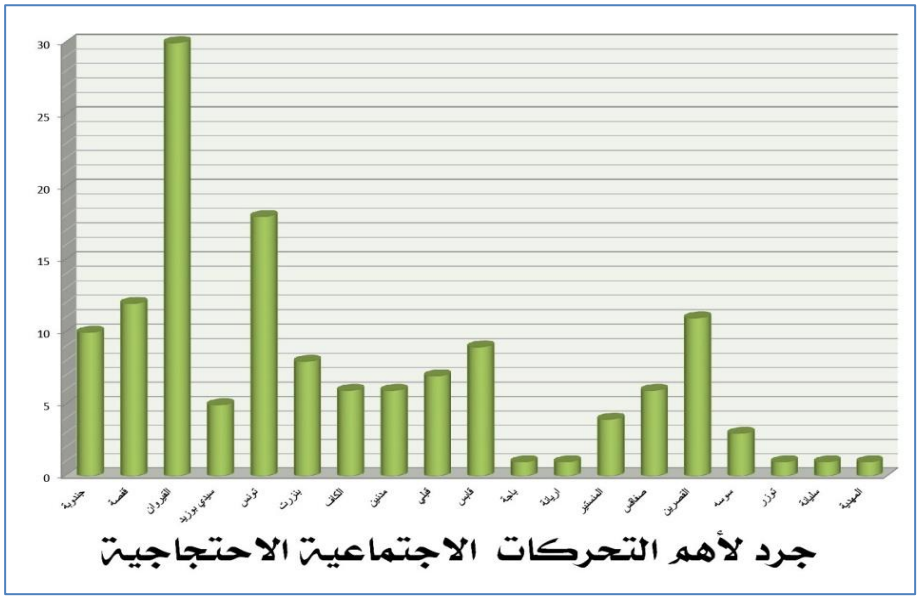

شهد شهر ديسمبر 2014 جملة من التحركات الاحتجاجية غير المؤطّرة في 17 ولاية هي اريانة وبنزرت وقابس وقفصة وجندوبة والقيروان والقصرين وقبلي والكاف ومدنين والمنستير وصفاقس وسيدي بوزيد وسوسة وتوزر وتونس وباجة.

وعلى غرار تحركات الأشهر الماضية - التي تم رصدها ونشرها في تقارير مفصلة ابتداء من شهر مارس 2014- كانت تحركات شهر ديسمبر ذات صبغة اقتصادية واجتماعية وتربوية وسياسية. ومن الملاحظ ان التحركات الاجتماعية ذات الصبغة السياسية تزايدت بالتزامن مع تنظيم الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة وذلك طيلة شهري نوفمبر وديسمبر. كما يمكن الملاحظة ان بعض التحركات ذات الخلفية السياسية مثل المطالبة باطلاق سراح معتقلين على خلفية موقف سياسي أو تعبير عن الرأي أو مناصرة طرف سياسي او احتجاج ضد تصريح سياسي أصبحت متكررة بشكل يكاد يجعل منها تقليدا ضمن التحركات الاحتجاجية الشهرية.

الملفت للانتباه في حصيلة تحركات شهر ديسمبر هو الارتفاع الكبير لحجم التحركات الاحتجاجية ذات الخلفية المتعلقة بالانتحار وذلك إمّا عبر الانتحار او محاولة الانتحار او للتنديد بالانتحار. فهي المرة الاولى التي يدبّ فيها الحراك مجددا في الحركة التلمذية في مختلف المؤسسات التربوية عبر تنظيم اضرابا وطنيّا طيلة يوم 17 ديسمبر للمطالبة بالحق النقابي للتلاميذ اولا وطلبا للتحقيق في تزايد ظاهرة انتحار التلاميذ ثانيا وذلك بعد بث إحدى القنوات الخاصة "التونسية" لحالة انتحار شنقا كانت ضحيتها التلميذة شيراز (12 سنة) في منطقة الغلالبة بمعتمدية العلا من ولاية القيروان احتجاجا على تردّي اوضاع اقامتها في مبيت المعهد.

كما ارتفع خلال شهر ديسمبر عدد حالات الانتحار ومحاولات الانتحار لتبلغ 26 حالة انتحار ومحاولة انتحار

شنقا وحرقا وعبر القاء النفس من أماكن عالية وعبر تناول مواد سامة والقاء النفس في بئر أوفي ماجل. وبهذا الرقم يمكن القول إن شهر ديسمبر كان شهر الذروة بالنسبة لحالات الانتحار متجاوزا في ذلك شهر اوت الذي سجّل العدد الأرفع خلال سنة 2014 بتسجيله 23 حالة انتحار ومحاولة انتحار.

تفاصيل أهم التحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تم رصدها خلال هذا الشهر عبر المرصد الاجتماعي التونسي كانت كالتالي :

ولاية القيروان :

شهدت 30 تحركا احتجاجيا كانت كالآتي :

	فردي	عفوي	تلقائي
الانتحار أو محاولة الانتحار	9	0	0
البعد التربوي	0	2	5
البعد الامني	0	0	1
البعد الاداري	0	0	9
البعد الاجتماعي	0	0	1
البعد السياسي	0		2
البعدالبيئي	0		1

- 9 حالات انتحار ومحاولة انتحار سُجِّلَ اغلبها في معتمدتي العلا وبوحجلة. وتتصدر العلا طليعة المناطق الأكثر انتحارا في تونس لأسباب لا تبدو واضحة. ضحايا هذه الحوادث المأساوية هنّ أربعة إناث منهنّ مراهقتان تبلغان من العمر 17 و16 سنة وضعتا حد لحياتهما شنقا وبإلقاء النفس من طابق علوي، ومن بينهنّ ايضا إمرأة معوقة تبلغ من العمر 59 سنة دفعتها الظروف الاجتماعية القاسية الى الالقاء بنفسها في ماجل وفتاة تبلغ من العمر 26 سنة تفطنت عائلتها إلى محاولتها الإنتحار وتم إنقاذها في الوقت المناسب.

ومن الضحايا ايضا خمسة ذكور ثلاثة منهم شباب أصيلي معتمدية العلا وضعوا حدا لحياتهم شنقا وكهلان احدهما لقي مصرعه بعد القاء نفسه في بئر والثاني ألقى بنفسه من سطح منزله ولقي حتفه على عين المكان.

- إضراب : دخل تلاميذ عدد من المؤسسات التربوية في القيروان في اضراب بتاريخ 17 ديسمبر طلبا لتمكين التلاميذ من حقهم النقابي ومن اجل فتح بحث حول ظاهرة انتحار التلاميذ. كما شهدت المدرسة الابتدائية منطقة طراد بمعتمدية بوحجلة اضراب المعلمين طلبا لتوفير الحماية للإطار التربوي في المدرسة بعد تواصل عمليات الاعتداء على الاطار التربوي منذ انطلاق السنة الدراسية.
- وقفات احتجاجية : بلغ عددها 5 تحركات قادها عدد من اصحاب سيارات التاكسي وتجار محلات صنع وبيع المقروض القيرواني وتلاميذ المؤسسات التربوية وعُمَد سابقون وكانت مطالب أغلب هؤلاء ذات صبغة اجتماعية اقتصادية.

وباستثناء احتجاج سواق سيارات الأجرة وعمال الحضائر لم تسجّل بقيّة التحركات اي تفاعلات تذكر.

- توقيع عريضة وتوجيه نداء عبر الإعلام : أمضى أهالي معتمدية الشراردة على عريضة موجهة لوزارة التربية طلبا لتهيئة مدرسة واستكمال بناء قسم.

ولاية تونس :

سجلت ولاية تونس 18 تحركا احتجاجيا كانت كالتالي

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحار أو محاولة الانتحار	3			
البعد التربوي	0	0	3	3
البعد الامني	0	0	1	1
البعد الاداري	0	0	3	0
البعد الاجتماعي	1	0	0	0
البعد الصحي	0	1	0	0
البعد السياسي	0	2	0	0

شملت التحركات الاجتماعية الاحتجاجية طيلة شهر ديسمبر كل الاشكال الاحتجاجية تقريبا؛ إذ لم يغب الاعتصام والإضراب واضراب الجوع والوقفات الاحتجاجية ومحاولات الانتحار عن احتجاجات الولاية.

- قطع طريق : على اثر حادث مرور أغلق مواطنون من الوردية الطريق يوم 2 ديسمبر طلبا لتحسين البنية التحتية ومزيد اليقظة دون تسجيل اي تفاعل يُذكر.
- اضراب : شهدت الجهة اضرابان الاول قاده طلبة وهو في شكل تحرّك وطني تزامن مع تحركات مماثلة في عدد من الكليات في جهات اخرى طلبا لمنح الطلبة حق الترسيم الرابع. وتطور اضراب المحتجين في تونس إلى تلويح المضربين بالانتحار في حال بقي الامر على ماهو عليه اي في حال عدم إقرار وزارة التعليم العالي بالحق في الترسيم الرابع.

الاضراب الثاني كان جامعيا ايضا؛ إذ اضرب طلبة المدرسة العليا للتكنولوجيا والإعلامية طلبا لتغيير إسم المؤسسة لتصبح المدرسة الوطنية للمهندسين بقرطاج. لا تفاعل.

- وقفات إحتجاجيّة : بلغ عددها 5 وقفات، واحدة قادها حاملوا الشهادات العلمية والتقنية العاملين في وزارة الداخلية طلبا لتسوية وضعياتهم المهنية والثانية قادها تلاميذ المؤسسات التربوية في اطار التحرّك الوطني للتلاميذ الذي تم يوم 17 ديسمبر من أجل الحق النقابي للتلاميذ والكشف عن اسباب انتحار التلاميذ والثالثة كان سببها الاساسي الترفيع في معاليم حصة تصفية الدم لتصل إلى 150د الأمر الذي دفع بمرضى تصفية الدم إلى الاحتجاج دون تسجيل اي تفاعل. والاحتجاج الرابع قام به المنتفعون بالعفو التشريعي العام رفضا للمماطلة في معالجة ملفاتهم دون تسجيل اي تفاعل. مع الملاحظة ان الاحتجاج الاخير شارك فيه محتجون من ڤفصة والڤصرين وسيدي بوزيد وجندوبة ويبدو انهم فضلوا التحرّك في تونس باعتبارها المركز لعلّ احتجاجاتهم تلاقي صدى يُذكر بعد ان فشلت تحركاتهم في جهاتهم اما الخامس فكان لسواق التاكسي طالبوا خلاله بالتسريع في منحهم لبطاقات مهنية.
- اعتصام واضراب جوع : بلغ عددها تحركان، فبعد انتظار حل لم يأت طوّر طلبة المعهد الأعلى للمحاماة من احتجاجهم الذي يستمر منذ حوالي شهر طلبا للتقليص في مدة التكوين ومنحهم مساعدة مالية فقرر بعضهم الدخول في اضراب جوع واضراب جوع وحشي.

كما دخل الطلبة في اعتصام مفتوح في مقر وزارة التعليم العالي طلبا لمنح بعض الطلبة الحق في الترسيم الرابع وفتح باب التفاوض مع الوزارة.

- الانتحار ومحاولة الانتحار : بعد التدخل الامني لفض اعتصامهم بالقوة هدّد الطلبة المعتصمين في مقر وزارة التعليم العالي بالانتحار الجماعي عبر القاء أنفسهم من سطح الوزارة. كما شهدت منطقة برج الطويل انتحار تلميذة تبلغ من العمر 13 سنة شنقا لاسباب مجهولة.

ولاية ڤفصة :

شهدت الولاية12 تحركا كانت كما يلي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحار أو محاولة الانتحار	1	0	0	0
البعد التربوي	1	0	0	0
البعد الاداري	0	0	6	0
البعد الاجتماعي	0	0	2	1
البعد الصحي	0	0	1	0

التحركات الاجتماعية الاحتجاجية نصفها وقع في منطقة الحوض المنجمي حيث توقف الحراك الاجتماعي في المنطقة خلال الشهر الماضي.

وسجلت ڤفصة حالة انتحار حرقا أقدم عليها طفل يبلغ من العمر 15 سنة بتاريخ 23 ديسمبر بسبب منعه من التدخين وقد أصيب الضحية بحروق بليغة.

في ڤفصة المدينة اعتصم عدد من اصحاب الشهائد العليا في المندوبية الجهوية للتربية طلبا للتشغيل دون تسجيل اي تفاعل يُذكر. كما حمل طلبة الهندسة الشارة الحمراء طلبا لتحسين ظروف الدراسة ببناء مبنى خاص بمدرسة الهندسة.

استمر حراك عمّال الحضائر في ڤفصة طلبا لمنحهم اجرة شهري أكتوبر ونوفمبر ووقف قرار طردهم من العمل فعاشت كل من الرديف والڤصر تحركا من اجل هذان المطلبان دون تسجيل اي تفاعل يُذكر باستثناء لقاء

معتمد القصر بالمحتجين وتبرئة ذمته من هذا القرار الذي اتخذته دائرة المحاسبات في وزارة المالية.

وفي المتلوي احتج عمّال شركة نقل المواد المنجمية على اثر حادثة مقتل زميلهم في حادث شغل طلبا لوضع قانون اساسي يحمي حقوق العمال ومطالبة بتوفير سيارة اسعاف على عين المكان دون ان يسجل هذا الحراك اي تفاعل. في المتلوي ايضا احتج الناجحون في مناظرة شركة البيئة والغراسة طلبا للتسريع في اتخاذ قرار إنتدابهم.

وفي المظيلة أحرق عدد من أعوان شركة نقل المواد المنجمية العجلات المطاطية واغلقوا الطريق وتظاهروا طلبا لادماجهم في شركة فسفاط قفصة وانتهى هذا الحراك باعتقال 5 محتجين واطلاق سراحهم لاحقا.

ولاية بنزرت :

ثمانية تحركات احتجاجية شهدتها الولاية كانت كما يلي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحارأو محاولة الانتحار	3	0	0	0
البعد التربوي	0	1	1	0
البعد الامني	0	1	1	0
البعد السياسي	0	0	0	1

سجّلت 8 تحركات احتجاجية في عدد من المناطق منها انتحاران ومحاولة انتحار ، الانتحاران كانا شنقا اقدم عليهما كهل في الثالثة والخمسين من العمر في منطقة ماطر وطفلة في التاسعة من العمر في منطقة صقمان من عمادة الحشاشة بمعتمدية سجنان وواحدة في معتمدية راس جبل أين حاولت عاملة في احد المصانع حرق نفسها. ولم يذكر المقالات المرصودة اية تفاصيل حول اسباب اقدام الضحايا على الانتحار.

كما شهدت الجهة قطع الطريق في مناسبتين، الاولى بتاريخ 3 ديسمبر حيث عمد محتجون قطع الطريق في عوسجة طلبا لتركيز مخفضات سرعة بسبب تواتر الحوادث المرورية. وقد شهد هذا التحرّك الاحتجاجي تفاعلا من قبل السلطات المحلية. اما الثانية فهي بتاريخ 22 ديسمبر حين قطع محتجون الطريق في مدينة العالية رفضا لاحتفال أنصار الفائز في الانتخابات الرئاسية الباجي قايد السبسي.

وشهدت بنزرت ايضا مظاهرتان الاولى قادها عدد من اهالي بنزرت رفضا لاعتقال المدوّن ياسين العياري ورفضا للمحاكمات العشوائية والثانية رافقها اضراب قاده طلبة الماجستير بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية طلبا لتسوية الإدارة لأزمتها مع أساتذة الإشراف لتمتيعهم بحق التأطير.

ولاية قابس :

تسع تحركات احتجاجية تم رصدها بالولاية كانت كالتالي:

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحارأو محاولة الانتحار	1	0	0	0
البعد الامني	0	0	0	1
البعد الاداري	0	0	1	0
البعد السياسي	0	0	0	4
البعدالبيئي	0	0	1	0

شهدت قابس 9 تحركات إحتجاجيّة في الحامة والمطوية وقابس وقابس الجنوبية منها حالة انتحار شنقا أقدم عليها طفل في المطويّة يبلغ من العمر 8 سنوات بتاريخ 17 ديسمبر رفضا لنتائجه السلبية في الثلاثي الأول.

كما شهدت قابس الجنوبية تحركا لعمال الحضائر احتجاجا على وقف أجورهم منذ شهر أكتوبر الماضي ولم يسجل هذا التحرّك اي تفاعل يُذكر. وفي قابس المدينة احتج البحّارة طلبا لتحسين الوضع البيئي في الميناء ولمنع الصيد العشوائي وهو تحرّك تجاهلته السلطات. في قابس المدينة ايضا تجمعت العاملات في صيد المحار امام مبنى الولاية بتاريخ 24 ديسمبر للإحتجاج ضد قرار السلطات منع صيد المحار في المنطقة الممتدة بين ليماية الى الشعبة بشاطئ الزارات. هذا الاحتجاج شهد تفاعلا من قبل السلطات الجهوية على ان تنعقد جلسة عمل في مقر الولاية وبمشاركة اتحاد الفلاحة والصيد البحري لإعادة قراءة هذا القرار.

وفي الحامة خرج محتجون للتظاهر رفضا للنتائج الاولية المعلن عنها في انتخابات الدور الثاني لسباق الرئاسية مساء 21 ديسمبر وتواصل هذا الحراك لمدة ثلاثة ايام وشهدت مواجهات مع القوات الامنية لينتهي بحالات اعتقال في صفوف المحتجين. وبتاريخ 25 ديسمبر جابت مسيرة مدينة الحامة رفضا للتعذيب الذي تعرض له الموقوفين.

ولاية جندوبة :

التحركات الاحتجاجية بالولاية كانت بحجم 10 تحركات كامت كما يلي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
البعد التربوي	0	0	0	2
البعد الاداري	0	0	3	0
البعد الاجتماعي	0	0	2	0
البعد الاقتصادي	0	1	2	0

- إضراب جوع : دخل طلبة الماجستير بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة في اضراب جوع بداية شهر ديسمبر طلبا للترسيم في الماجستير ورغم تعكّر الحالة الصحية للمضربين وفقا للمقال المرصود فانه لم يتم تسجيل أي تفاعل يُذكر. وفي غار الدماء دخل عمّال معمل الفولاذ في إضراب جوع احتجاجا على غلق المصنع. وقد تعذّر عن المنقطعين الحصول على منحة بطالة من صندوق الضمان الاجتماعي الامر الذي عكّر وضعهم الاجتماعي.

ولم يتم تسجيل اي تفاعل يُذكر مع هذا الحراك.

- اعتصام : دخل عمّال الحضائر بمعتمدية بوسالم في اعتصام طلبا لصرف جراياتهم لشهري اكتوبر ونوفمبر وتم تسجيل تفاعل من قبل الولاية من خلال "السعي إلى إيجاد حلول" وفقا للمقال المرصود.
- وقفات احتجاجية : احتج عمّال نزل "التروبيكا" امام مقر معتمدية طبرقة ومقر الاتحاد المحلي للشغل رفضا لتسريح اربعة عمّال دون تفاعل السلطات وشركة النزل مع هذه الوقفة الاحتجاجية.

في فرنانة احتج عمّال الحضائر طلبا لمنحهم اجرة اكتوبر ونوفمبر ومراجعة قرار طردهم دون تسجيل اي تفاعل يُذكر.

وفي جندوبة عاد الاحتجاج المشترك بين المواطنين وعمال معمل انتاج الزيت المدعم للمطالبة بمنح الجهة حصتها من الزيت المدعم. هذا التحرّك شهد تفاعلا من قبل المجتمع المدني.

ولاية القصرين :

شهدت الولاية 11 تحركا احتجاجيا كانت كالتالي

	عفوي	تلقائي	عشوائي
البعد التربوي	1	2	1
البعد الامني	1	0	0
البعد الاداري	0	4	1
البعد الاجتماعي	0	0	1

شهدت 11 تحركا احتجاجيا كانت في مضامينها ذات صبغة اجتماعية واقتصادية. كانت هذه الاحتجاجات في شكل وقفات احتجاجية وغلق طريق والاعتصام ومقاطعة الدروس وتم تجاهل جلّها من قبل السلطات المحلية والجهوية.

من ضمن هذه المطالب الاقتصادية والاجتماعية المطالبة بتوفير الماء الصالح للشراب في مدرسة بوزقام ومنح عمّال الحضائر اجورهم وتوفير الحماية الامنية لتلاميذ معهد الشابي بفرنانة بعد تواتر الاعتداءات عليهم من قبل منحرفين وكذلك المطالبة بتسوية وضعيات مهنية.

ولاية الكاف :

تم تسجيل ستة تحركات بكامل الولاية كانت كما يلي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحارأو محاولة الانتحار	2	0	0	0
البعد الامني	0	0	1	0
البعد الاداري	0	0	1	0
البعد السياسي	0	0	0	2

سجّلت 6 تحركات احتجاجية منها حالتيْ انتحار أقدمتا عليها تلميذة ألقت بنفسها من الطابق الثاني للمعهد وتم

نقلها للمستشفى واسعافها وامرأة من مواليد 1983 تناولت كمية من الأدوية فتوفيت.

كما شهدت الطويرف بولاية الكاف اضرابا ووقفة احتجاجية على اثر وفاة الوكيل الاول للحرس الوطني حسن السلطاني على ايدي متشددين دينيا وذلك احتجاجا على عدم التعاطي بجدّية مع ملف الإرهاب. واحتج عمّال الحضائر بمعتمدية سنان طلبا لتمكينهم من اجرة اكتوبر ونوفمبر وأملا في استعادة عملهم. كما شهدت الكاف تحركان ذا خلفية سياسية وأمنية وهما وقفة من اجل اطلاق سراح موقوفين على ذمّة التحقيق في قضية تامين ورفض لقرار تجميد نشاط رئيس النيابة الخصوصية. مجمل هذه التحركات لم تشهد اي تفاعل يُذكر.

ولاية المنستير :

أربعة تحركات تم رصدها بالولاية كانت كما يلي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
البعد التربوي	0	0	0	1
البعد الامني	0	0	0	1
البعد الاداري	0	0	1	0
البعدالبيئي	0	0	1	0

سجّلت 4 تحركات احتجاجية منها اضراب جوع لجأ اليه طالبان من المعهد العالي للفنون الجميلة كشكل احتجاجي ردّا على رفض مطالب مواضيع الترشح لمرحلة الدكتوراه للمدرسة المشتركة بقمرت دون تسجيل اي تفاعل مع هذا التحرّك.

وجاءت بقيّة التحركات في شكل وقفات احتجاجية؛ إذ جاءت الأولى بتاريخ 1 ديسمبر حين احتج بحارة ميناء طبلبة طلبا لتوفير شاحنة قارة للحماية المدنية في الميناء وذلك على خلفية نشوب حريق في احد المراكب وتأخر وصول الحماية المدنية. وكانت الثانية يوم 10 ديسمبر تاريخ احتجاج أعوان المراقبة التابعين للهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات طلبا للحصول على مستحقات شهري أكتوبر ونوفمبر وإدماجهم من قبل الهيئة في الوظيفة العمومية. اما الاحتجاج الثالث والأخير فقد كان خلال نهاية شهر ديسمبر في شكل وقفة احتجاجية نفذها اهالي طبلبة تنديدا بحادث المرور الذي أودى بحياة 6 من أبناء المنطقة. هذه الاحتجاجات لم تلاقي اي تفاعلات تذكر.

ولاية صفاقس :

ما تم رصده بالولاية من احتجاجات كان كالتالي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحارأو محاولة الانتحار	2	0	0	0
البعد التربوي	0	0	2	0
البعد الاداري	0	1	0	0
البعد الاجتماعي	0	0	1	0

سجّلت 6 تحركات احتجاجية منها محاولتي انتحار اقدما عليها كهل في العقد السادس عبر القاء نفسه امام القطار والطالب اسماعيل السلامي طلبا لتمكينه من الترسيم الرابع دون ان يقدم المقال المرصود اية تفاصيل حول هذه المحاولة اي طريقتها ونتيجتها !.

كما عاشت صفاقس على وقع اضرابان الاول خاضه اعوان وموظفو جمعيات المعوقين طلبا لتسوية وضعياتهم المهنية كذلك المطالبة بتحسين وضع جمعيات المعوقين والثاني قاده طلبة كلية العلوم بصفاقس مساندة لتحركات الطلبة من اجل الحق في الترسيم الرابع. كما شهدت معتمدية جبنيانة تحركا للأهالي طالبوا خلاله بتحسين البنية التحتية.

ولاية قبلي :

الاحتجاجات التي تم رصدها بالولاية كانت كما يلي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحار أو محاولة الانتحار	2	0	0	0
البعد الاداري	0	1	0	0
البعد السياسي	0	0	0	4

سجّلت 7 تحركات اثنان منها انتحار شنقا اقدما عليها شاب يدعى وحيد يبلغ من العمر 30 سنة وكهل في العقد الثالث من العمر من منطقة فطناسة بمعتمدية سوق الأحد. ولم يُذكر المقالان المرصودان أسباب إقدام الضحيتان على وضع حد لحياتهما.

أربعة تحرّكات عاشتها ولاية قبلي مدة أربعة ايام لأسباب سياسية وهي رفض النتائج الاولية المعلنة في انتخابات الدور الثاني لسباق الرئاسية وقد تطور هذا الحراك في سوق الاحد الى مواجهات مع قوات الامن وحرق مقر نداء تونس ومركز الحرس الوطني والمعتمدية.

ولاية سوسة :

تحركات محدودة شهدتها الولاية كانت كما يلي :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحارأو محاولة الانتحار	2	0	0	0
البعد الاجتماعي	0	0	0	1

سجّلت 3 تحركات احتجاجية منها حالتي انتحار حرقا وعبر تناول مادة سامة اقدمتا عليها فتاتان الاولى تبلغ من العمر 22 سنة وتعمل معينة منزلية وهي اصيلة منطقة بوحجلة بولاية القيروان (توفيت) والثانية تبلغ من العمر 16 سنة احرقت نفسها على خلفية خلاف عائلي وقد اصيبت بحروق من الدرجة الثالثة وتم نقلها للعناية المركزة.

ولاية مدنين :

تم رصد الاحتجاجات التالية بالولاية :

	فردي	عفوي	تلقائي	عشوائي
الانتحارأو محاولة الانتحار	1	0	0	0
البعد الاداري	0	0	1	0
البعد السياسي	0	0	0	4

سجّلت 6 تحركات احتجاجية منها حالة انتحار شنقا اقدمت عليها امرأة في العقد الثالث من العمر في معتمدية بنقردان لاسباب مجهولة . أربعة تحركات ذات خلفية سياسية تمثلت في رفض النتائج الاولية للدور الثاني للرئاسية سرعان ما تطور بعد حرق العجلات المطاطية وحرق مقر حركة نداء تونس ومركز الامن. تحرك اخر ذو خلفية اداريةتمثل في احتجاج العاطلين عن العمل والعاملين بالآلية 16 من اجل تسوية وضعياتهم المهنية.

ولاية سيدي بوزيد :

سجّلت الولاية خمسة تحركات احتجاجية لأسباب سياسية تمثلت في احتجاج أعوان وإطارات الحرس الوطني في بوزيد تضامنا مع الحادثة المأساوية لمقتل الوكيل اللأول في الحرس الوطني حسن السلطاني على أيدي متشددين دينيا والأخرى تعود لرفض عدد من المحتجين للنتائج الأولية لانتخابات الدور الثاني للرئاسية. هذه الاحتجاجات لم تخل من المواجهات إذ تم حرق جزء من الإدارة الجهوية للفلاحة ومحاولة اقتحام المقر الفرعي لهيئة الانتخابات.

ولايات المهدية وسليانة وتوزر واريانة وباجة :

سجّلت تحركا واحدا لكل ولاية. ففي أريانة وبتاريخ 18 ديسمبر اقدامت طفلة تبلغ من العمر 12 سنة على الانتحار شنقا في منطقة رواد بسبب "عدم تأكدها من أهميتها لدى والديها" وفقا للمقال المرصود في جريدة "الشروق"؛ نُشِرَ في اليوم التالي.

وفي توزر طالب اعوان مراقبة الحملة الانتخابية وعملة التنظيف بالهيئة الفرعية بتسوية وضعياتهم المهنية وذلك بانتدابهم بشكل نهائي في الهيئة. دون تفاعل.

وفي سليانة احتج عدد من عمّال مصنع الكابل رفضا لإغلاق المصنع مطالبين بإعادة فتحه. لا تفاعل يُذكر.

وفي منوبة احتجاجان واحداث عنف بين الفصيلين الطلاّبيين في الجامعة في احياء ذكرى فرحات حشّاد الامر الذي جعل إدارة الكلية تتدخل وتوقف التظاهرة.

وفي المهدية أمضى عدد من المواطنين متخلدة بذمتهم ديون لفائدة صندوق التأمين على المرض على عريضة مطالبين باسقاط هذه الديون نظرا لمرور سنتين على انتفاعهم بخدمات الصندوق. دون تفاعل.

وكان التحرك في باجة ذو طابع ثقافي أين نظم شباب من ولاية باجة جنازة رمزية شيعوا فيها جنازة الثقافة في الجهة وطالبوا بمراجعة قرار غلق أكاديمية الفنون بباجة.

أزمة عمّال الحضائر :

حكومة جمعة تواجه امتحانا أخلاقيا تجاه 3 آلاف مسن !

قررت دائرة المحاسبات بوزارة المالية وقف جرايات الآلاف من عمّال الحضائر منذ شهر أكتوبر 2014 الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى الدخول في تحركات احتجاجية متواصلة لم تكن لها أي تفاعلات تذكر مع السلطات المحلية والجهوية والمركزية.

وكانت حكومة مهدي جمعة قد قررت، بعد مسح تم إعداده حول الانتفاع المزدوج بالمنح، وقف جرايات 9500 عاملة وعامل من عمّال الحضائر من مجموع 74 ألف عاملة وعامل منذ شهر اكتوبر الماضي.

رفض المطرودون هذا القرار ودخلوا مسارا من التحركات الاحتجاجية في مختلف الجهات منها التظاهر والاعتصام والدخول في اضرابات جوع وهو حال عاملات وعمال الحضائر في معتمدية الرقاب علما ان حوالي 3 آلاف مطرودا من الحضائر هم شيوخ تتجاوز أعمارهم 65 سنة. هؤلاء لا يتمتعون بمنح شيخوخة وليس لهم تغطية اجتماعية.

وكان عددا من المنظمات الحقوقية بينها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد انتقد قرار وقف الجرايات واصفين اياه بانه كان عشوائيا اذ لم يتم التنسيق بين الوزارات أثناء إعداد هذا المسح الذي تم بمقتضاه اتخاذ القرار كما لم يتم التدقيق في الحالات الخاصة كما ان المعطيات التي اشتغلت عليها وزارة المالية وفقا لشهادات المطرودين لم تكن محينة. وتقدم عددا من المطرودين بملفات تثبت انهم لا يتمتعون بمنح مزدوجة.

كما أوضحت الأستاذة عائدة ڤيزاني متحدثة بإسم المطرودين من عمّال الحضائر في ولاية القيروان وذلك على هامش ندوة صحفية عقدها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمقره المركزي خلال شهر ديسمبر الماضي لتسليط الضوء على ازمة عمّال الحضائر أنّ عدد المطرودين في الجهة بلغ 40 مسنا تتراوح أعمارهم بين 65 و83 سنة.

وأوضحت أن بعضهم يشتغل في الحضائر منذ حوالي ربع قرن لكنه تم طرده ووقف جرايته دون أي حقوق. كما ذكرت إن السلطات الجهوية تعبر عن تضامنها مع الوضع المأساوي لهؤلاء المسنين دون ان تقدّم إجابات واضحة حول حرمانهم من جراياتهم مشيرة الى تنصّل كل جهة من المسؤولية.

كما قالت إنّ "هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء تنضاف إليها هشاشة الوضع القانوني لأزمتهم فهم يشتغلون منذ سنوات دون ان يكون هناك أثرا قانونيا إذ هم لا يحصلون على شهادة خلاص شهرية تثبت حقوقهم المادية والامتيازات التي تمنح إليهم".

ويشير متابعون لهذه الأزمة ان ملف عمّال الحضائر يضع حكومة مهدي جمعة أمام امتحان أخلاقي يتمثل بالأساس في مدى التزام الدولة تجاه 3 آلاف مسن تتراوح أعمارهم بين 60 و83 سنة تمثّل جراية الحضيرة (240 د) مصدر عيشهم فهل تراجع دائرة المحاسبات في وزارة المالية قرار وقف الجرّاية الخاصة بهم على الأقل بالنظر في ملفاتهم حالة بحالة ؟ أم إن حكومة جمعة ستصدِّر هذه الأزمة للحكومة الجديدة لتفتتح السنة الجديدة بحراك اجتماعي مرشّح للارتفاع خلال الفترة المقبلة ؟

حصيلة مفزعة للانتحار خلال 2014 :

122 حالة انتحار في 9 أشهر الكثير منهم تلاميذ وأطفال !

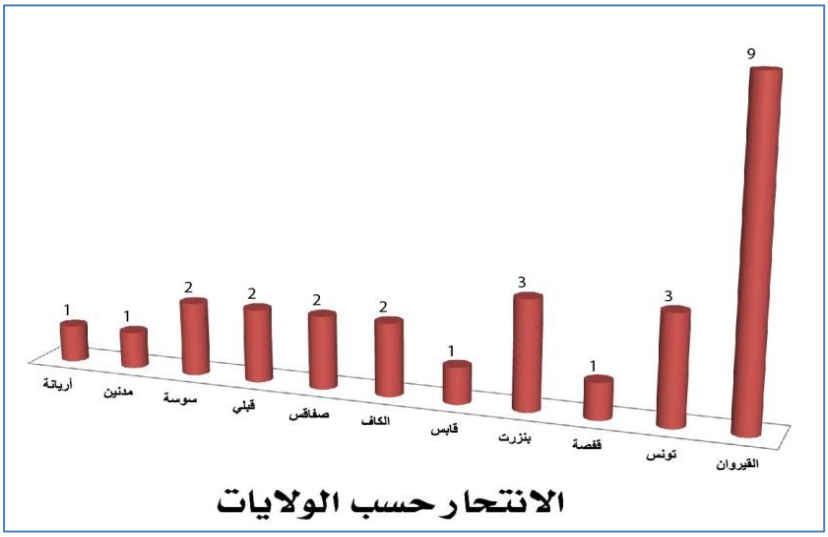

سجّل شهر ديسمبر 26 حالة انتحار اي بمعدّل حالة انتحار يوميا وفقا لما تم رصدته من قبل وحدة الرصد في عينة شملت مختلف الصحف اليومية والأسبوعية الصادرة باللغتين العربية والفرنسية. وبهذا الرقم مثّل شهر ديسمبر الشهر الذروة في تسجيل عدد حالات الانتحار يليه شهر أوت ب23 حالة ثم شهر أكتوبر ب15 حالة.

واحتلت ولاية القيروان المرتبة الاولى في المناطق التي سجّلت حالات الانتحار إذ أقدم 9 أشخاص على الانتحار في الجهة. كما كان بعض ضحايا الانتحار في جهات أخرى أصيلي ولاية القيروان الأمر الذي يطرح أكثر من سؤال حول الأسباب والدوافع المباشرة التي جعلت لبعض التونسيين في هذه الجهة الانتحار طريقا لحلّ أزماتهم وخاصة منهم الأطفال.

اللافت في شهر ديمسبر هو زيادة عدد حالات الانتحار في صفوف الأطفال وخاصة التلاميذ. ففي حصيلة العام 2014 وإلى غاية شهر نوفمبر الماضي 16 حالة انتحار في صفوف القُصَّر وفي شهر ديسمبر وحده أكثر من 6 تلاميذ تتراوح اعمارهم بين 9 و16 سنة أقدموا على الانتحار شنقا وبإلقاء النفس من الطابق العلوي في المعاهد الثانوية.

تعلقت أسباب انتحار التلاميذ بالنتائج المدرسية للثلاثي الاول وبسوء الوضع الدراسي وتظل أسباب بعض حالات الانتحار غير واضحة وفقا للمقالات المرصودة.

وتمثل ظاهرة انتحار التلاميذ أسوأ حصيلة للعام 2014، تم تسجيل 122 حالة انتحار من أفريل إلى ديسمبر 2014، وينبّه الباحثون في علم الاجتماع إلى ضرورة اليقظة للتصدّي لهذه الظاهرة بتشخيصها وإيجاد حلول لها قصد الحد منها "فالانتحار عدوى تنتقل واستهدافها للأطفال مؤشرا خطرا ما لم يتم التصدّي لها" وفقا لعبد الستار السحباني الباحث في علم الاجتماع بجامعة تونس.

هذه الظاهرة، ظاهرة الانتحار وخاصة انتحار التلاميذ، وجدت صدى لدى منظمات المجتمع المدني ليبادر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية -فرع القيروان- بإطلاق حملة تحسيسية بولاية القيروان للوقاية من الانتحار بالتعاون مع شركاء في المجتمع المدني منهم جمعية النساء الديمقراطيات ومنظمة العفو الدولية. إطلاق هذه الحملة لاقى بدوره صدى لدى السلطات الرسمية في الجهة فكان الحضور المكثف لممثلي الوزارت ما يعني تفاعل السلطات مع منظمات المجتمع المدني وفتح طريق نحو وضع تصور مشترك للتصدّي لهذه الظاهرة.

وكانت وزارة الصحة العمومية قد تفاعلت مع صيحات الفزع للتي أطلقها المرصد الاجتماعي التونسي للتنبيه لتزايد عدد حالات الانتحار كشكل احتجاجي فردي فبادرت الوزارة بعقد ملتقى وطني شمل ولايات الشمال والوسط والجنوب وكانت

من ابرز توصياته إطلاق سجّل وطني للانتحار قصد توفير قاعدة بيانات دقيقة حول عدد حالات الانتحار عبر تجميع الحالات من أقسام الطب الشرعي في مختلف الجهات ثمّ إطلاق مرصدا وطنيّا للانتحار لاحقا والهدف هو الحد من حالات الانتحار.

ويبدو ان انتحار التلاميذ مسألة عاجلة لا تحتاج إلى مخططات رسمية لوقف زحف هذا الخطر الداهم بقدر ما تحتاج إلى قرارات عاجلة من وزارة التربية مع انطلاق الثلاثي الثاني تتمثل بالأساس في إعادة تنشيط النوادي المدرسية وبث الأمل في التلاميذ وإحياء الأنشطة الثقافية حتى تكون المدرسة جزءا من الحل وليست المشكل الأساسي.

بعد إقرار نظام العروض عند تكرير الزيت النباتي 1500 عامل مهددون بفقدان مواطن رزقهم.

دعا عملة معامل الزيت النباتي وزارتي الفلاحة والتجارة الى مراجعة قرار العمل بنظام العروض عند تكرير الزيت النباتي الخام المدعم، واعتبروا انه قرار غير اجتماعي سيكون له عواقب وخيمة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للعمال.

وتابع المرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادي والاجتماعي عديد التحركات الاحتجاجية التي قام بها عملة مصانع الزيت النباتي لم تشهد اغلبها أي تفاعل مع سلطة الإشراف لتبقى الإشكالية عالقة إلى الآن. وينتظر أن تتواصل الاحتجاجات بداية السنة بتنظيم وقفة احتجاجية أمام وزارة التجارة من اجل الدفع نحو حلحلة الملف وإيجاد حل جذري ونهائي للمسألة.

ورأى حبيب الهرقلي الناطق الرسمي باسم الغرفة النقابية الوطنية لمكرري الزيوت أن 4 إشكاليات أساسية مطروحة أمام وزارة التجارة وهي انه من بين المؤسسات الـ9 القديمة من ليس له أي نشاط سوى تكرير الزيت النباتي المدعم، وثانيا 6 مؤسسات من بين 9 توقفت عن العمل، وثالثا القطاع يشغل حوالي 1500 عامل مهددون بفقدان مواطن رزقهم، ورابعا هناك من بين هذه المؤسسات من هو مهدد بالإفلاس الحيني ومنهم من هو مهدد بالإفلاس اللاحق الذي لن يتجاوز السنة.

ومن جهة أخرى، قال الهرقلي أن وزارة التجارة اعتبرت أن الغاية من المقرر توفير 4 آلاف مليون دينارا سنويا لخزينة الدولة لكن في المقابل تناست أن 9 مؤسسات ستغلق مع العلم أن كلفة بعث كل واحدة يتطلب ما لا يقل عن 10 آلاف مليون دينار، كما أن هذه المؤسسات الـ9 ستتوقف عن دفع الأداءات مما ينجر عنه خسائر لموارد الدولة الجبائية كما ستتوقف عن دفع مساهماتها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذلك عن تسديد أقساط قروضها.. وبذلك فانه بمجرد اجراء عملية حسابية بسيطة يتضح ان الخسائر التي ستنجر عن هذا القرار ستكون أرفع من المبلغ المتوقع ربحه".

وأضاف أن : "القطاع مهدد بالزوال والمؤسسات بالغلق دون أن تجني الدولة من ذلك فائدة تذكر."

وفيما يهم قرار العمل بنظام العروض فسر حبيب الهرقلي أن "قطاع تكرير الزيت النباتي شهد تغيرا في المعاملات فبعد ان كانت الدولة تستورد الزيت النباتي الخام ثمّ تقوم بواسطة ديوان الزيت بتوزيعه على 10 مؤسسات متعاقد معها بموجب عقود إيجار صنع تقسم عليهم كمية 140 ألف طن من الزيت النباتي الخام المدعم سنويا قصد تكريره بثمن يتم مراجعته كل سنة أو سنتيْن طبقا لأحكام الأمر عدد 95/1142 وبسعر 155.720 دينار للطن الواحد على أن تعيده للديوان مكررا ومن ثمّ يتم توزيعه على مؤسسات التعليب، وقد تم العمل بموجب هذه العقود وبعد الثورة تمّ إحداث 3 مؤسسات أخرى تعمل في القطاع حيث أصبح العدد الجملي للمؤسسات 13 ، وفي أوائل سنة 2014 قامت وزارة التجارة والصناعات التقليدية بإيقاف نظام العمل بالحصص وإعلان العمل بموجب طلب عروض قاطعته 9 مؤسسات ناشطة في القطاع مما أدى إلى إسقاطه من طرف اللجنة الوطنية للصفقات العمومية والتي اعتبرته غير قانوني باعتبار ان المشاركين لم يكونوا قادرين على استيعاب الكمية المقدرة بـ140 ألف طن، الأمر الذي جعل وزارة التجارة تصدر مقررا عدد 241 مؤرخ في 18 نوفمبر الماضي ينصّ على ما يلي :"في ما يتعلق بتكرير الزيت النباتي الخام المدعم الذي يتولى الديوان الوطني للزيت تزويد وحدات التكرير تقرر اعتماد الإجراءات التالية ابتداء من غرة ديسمبر الجاري، أولا : "كلفة التكرير باعتبار النقص من وإلى ديوان الزيت بـ130 دينار للطن الواحد"، ثانيا : "يتم اعتماد نسبة الضياع المترتب عن تكرير الزيت النباتي الخام بـ2"1.5+A، ثالثا : "يتم توزيع كميات الزيت على المكررين باعتماد طاقة التكرير في احتساب الحصة النسبية المخصصة لكل وحدة تكرير من الكمية الجملية المعدة للتكرير بكل منطقة وذلك إلى غاية اعتماد طلب العروض الذي أوصت به جلسة العمل الوزارية ليوم 17 ديسمبر 2012، لذا فالمرغوب منكم إفادة الوزارة كتابيا في أجل لا يتعدى 25 نوفمبر 2014 بمدى استعدادكم للانخراط في هذا الإجراء والعمل بالمقتضيات الواردة أعلاه حتى يتم إدراج مؤسستكم ضمن قائمة المؤسسات المخول لها تكرير الزيت النباتي المدعم."

وردّا على ما جاء في المقرر، قال حبيب الهرقلي ان اعتماد كلفة 130 دينار للطن الواحد يترتب عنه تخفيض بـ27.720 دينار مع تحميل كلفة النقل ذهابا وإيابا على المؤسسات العاملة في القطاع، مضيفا أن اعتماد نسبة الضياع التي حددتها الوزارة في مقررها سيؤدي إلى نقص في كمية الزيت المكرر وهو ما سيؤدي إلى مطالبة المؤسسات الناشطة بخلاص الفارق.

وبخصوص اعتماد طاقة التكرير في احتساب الحصة النسبية، قال حبيب الهرقلي ان نسبة الحصص ستتغير حسب طاقة تكرير كل مؤسسة البالغ عددها 13 ولكن المؤسسة الآكثر طاقة على التكرير ستأخذ حصة أكبر، مشيرا إلى أن طاقة التكرير بالمؤسسات ال3 الجديدة تفوق بقية المؤسسات وهو ما من شأنه أن يساهم في اضمحلالها.

وأكّد الهرقلي رفض 9 مؤسسات قديمة باستثناء مؤسسة بجهة المهدية مقرّر وزيرة التجارة يعود لعدد من الأسباب تتلخص في النقاط التالية : "اعتبار المقرر غير قانوني لأنه أحادي الجانب وتم دون الرجوع إلى أهل المهنة للحصول على موافقتهم، كما أنه مخالف لمقتضيات الأمر عدد 95/1142 المؤرخ في جوان 1995 والذي حدد كيفية مراجعة ثمن التكرير حيث تتمثل شروط المراجعة في ارتفاع كلفة المواد الأولية واليد العاملة ومصاريف الإنتاج إضافة إلى ان الأمر المذكور يمكّن الإدارة والمهنيين من مراجعة الثمن في إطار مناقشات اتفاقيات تعديل الأسعار، إضافة إلى ان المقرر مخالف لأحكام الفصل 242 من مجلة الالتزامات والعقود."

المنتدى الإجتماعي العالمي

تونس

المركب الجامعي تونس المنار

28-24 مارس 2015

www.fsm2015.org

47 شارع فرحات حشاد مدرج أ، الطابق الثاني، 1001 تونس

الهاتف: 664 257 71 (00 216) - الفاكس: 665 257 71 (00 216)

البريد الالكتروني: contact@ostunisie.org - contact@ftdes.net

بمساندة :